



# النقابات



www.syndi-alwafaa.org

نشرة داخلية شهرية نقابية تعنى بشؤون العمل والعمال

تصدر عن اتحاد الرغاء للنقابات العمال والمتطوعين في لبنان

## الإفتتاحية

### إلى أين يسير لبنان؟

الاعتصام الذي نفذته اتحادات ونقابات قطاع النقل في ساحة رياض الصلح، دعماً لمشروع قانون تخفيض الرسوم على صفيحة البنزين، رسم مشهداً طالما شهدت مثيلاً له هذه الساحة وغيرها، دفاعاً عن حقوق العمال والسائقين، وطلباً للعافية الاقتصادية والاجتماعية لهذا الوطن.

السائقون والنقابيون الذين نفذوا هذا الاعتصام لم يكونوا وحدهم في ساحة المطالبة والمناشدة طلباً للحقوق المسلوبة، ولم يكونوا وحدهم المصدومين بالأذان الصماء، وبالإرادات المتمادية في قهر الوطن والمواطنين. فكان في غير مكان مطالبات نقابية بحقوق لم يسمع لها.

تطير نصاب جلسة مجلس النواب كي لا يفضح طرح مشروع قانون تخفيض الرسوم على صفيحة البنزين الأكثرية النيابية، لا يختلف كثيراً عن التطير المتمادي لحقوق المزارعين وأصحاب المؤسسات السياحية في تعويضات عدوان تموز، ولا يختلف كثيراً عن تطير حقوق عمال ومستخدمي شركة كهرباء قاديشا، ولا يختلف كثيراً عن تطير سمعة لبنان في مهب الاعتداءات التي تناول العمال السوريين كما تحدثت برقية الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب للمسؤولين اللبنانيين، لا يختلف تطير حقوق المزارعين في دعم القمح واستلامه، عن تطير آمال الوطن في خطة تنمية للاقتصاد الوطني، بخطة نهوض اقتصادي واهمة ومضلة، يقدمها رئيس حكومة يعرف جيداً، بحنكته الراغبة في تطير موازنة مجلس الجنوب، أنها فقاعة للهو في فضاء اقتصادنا الفارغ. السائقون والنقابيون الذين اعتصموا في ساحة رياض الصلح دعماً لمشروع قانون تخفيض الرسوم على صفيحة البنزين، ولم يسمع لهم أرادوا باعتصامهم أن يقولوا كل هذا، كانوا يعبرون عن أزمة وطن، عن أزمة إنسان في وطن، وعن أزمة وطن في إنسان، إنسان لا يرى من الوطن إلا كرسية، فيسقط من أجله كل المحرمات حتى ولو كانت حقوقاً وواجبات.

من لم يسمع لاتحادات قطاع النقل اليوم، وللمزارعين، هو نفسه الذي لم يسمع يوماً للنقابيين وهم يدقون ناقوس الخطر على لبنان، حتى أصبح لبنان كله في خطر، وهو نفسه الذي لم يسمع يوماً لصراخ الفقراء، حتى أصبح لبنان كله فقيراً، والنقابيون الآن يسألون: إلى أين يسير لبنان إذا عاد مطيرو حقوق الوطن وأهله إلى الحكم لسنوات أربع مقبلة؟

### اقرأ في هذا العدد :

ص ١٣

نائب الأمين العام لحزب الله يستقبل نقابة تجار الذهب.

ص ٢

مقال العدد: خطة النهوض الاقتصادي لرئيس الحكومة. لعب في ملعب فارغ.

ص ٣

الحاج هاشم سلهب المطالب الشعبية والمطلبية تدفع نفسها بنفسها الى الميدان.

ص ١٢

ورشة عمل حول التأمينات الاجتماعية وموقع الضمان.

ص ١٧

عمال لبنان يجددون البيعة للشهداء.

## حول خطة النهوض الاقتصادي لرئيس الحكومة فؤاد السنيورة

ليت الذين دخلوا في نقاش خطة رئيس الحكومة فؤاد السنيورة للعامين ٢٠٠٩-٢٠١٠ لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، ووصّفوا لنا واقع الأزمة الاقتصادية التي يمر بها لبنان، قبل أن يدخلوا في نقاش النقاط والبرامج التي طرحتها هذه الخطة ؛ هل نحن في أزمة اقتصادية ظرفية ناشئة عن تداعيات أزمة مالية عالمية، أم نحن في أزمة اقتصادية بنيوية سابقة على كل طارئ اقتصادي عالمي ؟

نحن نعلم أن المدرسة الاقتصادية لرئيس الحكومة فؤاد السنيورة لم تؤمن يوماً بالتخطيط الاقتصادي ، وطالما خاضت معارك مع المعارضين على نهجها ورمتهم بشتى تهم الخشبية ، وحملة الأفكار البائدة مع زوال الحروب السياسية والاقتصادية الباردة ، هكذا ووجه يومها من طالب حملة الملف الاقتصادي اللبناني بالاهتمام بالبشر قبل الحجر ، والآن ما عدا مما بدا .

إذا كان استشعار شبح الأزمة المالية العالمية هو الذي بدا لرئيس الحكومة (ونحن نشك في ذلك) فالمصابون بها (بالأزمة المالية العالمية) ينحون إلى معالجات بنيوية لا ظرفية ، ويتلامون على إجراءات مواجهة ظرفية ومحلية ، فهل تنفع عندنا إجراءات ظرفية وموضعية بخطة نهوض اقتصادي ؟ أم اننا بحاجة ( وهو الواقع ) إلى خطة تنمية تسعى إلى تغييرات جذرية في البنى الاقتصادية والاجتماعية للبنان، وبعيدا عن الارتهانات الخارجية التي أثبتت التجربة عقمها ، لا بل تسببت أو كانت غطاء لما تسبب بمديونية يقال أنها قاربت الستين مليار دولار ؟

لا يستطيع رئيس الحكومة أن يأخذنا إلى ملعب وهمي في تشخيص أزمنا الاقتصادية وأسبابها وسبل معالجتها ، والهائنا بخطة نهوض ظرفية ، ولن نسايره في قراءة مضللة يستفيد منها في تمويه مسؤوليته، ومسؤولية من حكم قبله عن الأزمة التي تعصف بنا منذ ما قبل هبوب الأزمة المالية العالمية بسنوات لا بل بعقود .

لا ينبغي أن نساير رئيس الحكومة في مناقشة خطة نهوض اقتصادي انطلقت برامجها من ثابتة الظرفي في ما نعانيه من أزمة اقتصادية في لبنان، ولا يريد صاحبها أن يعترف أن لبنان في أزمة اقتصاد بنيوي . مناهضو سياسات السنيورة الاقتصادية ، لا ينطلقون من ظرفية الأزمة بل يعتقدون ببنيويتها ، نحن بحاجة لخطة تنمية تعدل في مسار الاقتصاد الوطني وتهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام ، ويظلمنا الآن من يتحدث عن برامج ليس بمقدورها في المناخ العالمي المترابط اقتصاديا أن تحل حتى بعض المشاكل الاقتصادية الظرفية أو العابرة ، يظلمنا من يتحدث عن برامج تعد بدفع جديد للنشاط الاقتصادي ويؤسس لها بركيزة الرفع الأخير للأجور كونه قد ضح ما يجب ضحه من سيولة باتت كفيلا بتعزيز الطلب على الاستهلاك لتعزيز الاستثمار وتحقيق النمو وخلق فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة . هذا وهم آت من قراءة واهمة بل مضللة ، ينسى صاحبها أننا نتشردق بالزيادة السخيفة للأجور على أبواب الضمان ، ونعرج بها على جداول القبض من أصحاب العمل، وتسحقنا بسببها ضرائب البنزين وتقتلنا لعنتها على أبواب المستشفيات الطامعة بصناديق الجهات الضامنة .

حلقة مفرغة سنبقى ندور بها إذا بقينا ندور في دائرة سياسات من هذا النوع ، سياسات نهوض اقتصادي تستحضر برامج قائمة على اللعب في ملعب فارغ ، كفانا اللعب بالفارغ من الاقتصاد لثمانية عشر عاما، ثمانية عشر عاما أزهقت من عمرنا وعمر أجيالنا القادمة ، اللاعبون الفارغون استنفذوا خياراتهم ولا شكرا لجهودهم ، نحن بحاجة لخطة تنمية تعدل في مسار الاقتصاد الوطني ، ليس الوقت وقت معالجة بتعزيز طلب على الاستهلاك ، ليس الوقت وقت معالجة بتعزيز القدرة التنافسية للعرض ، ليس الوقت وقت مكافحة تضخم مالي بسياسات نقدية ، وليس الوقت وقت مكافحة بطالة بوكالة وطنية للاستخدام ، ليس الوقت وقت ذلك على أهميته ، لكنه علاج فات وقته وأنهى عمق الأزمة صلاحيته ، الوقت وقت البنى الاقتصادية

الأساسية ، وقت العودة لبنى زراعتنا ، ولبنى صناعتنا ، وقت العودة لبنى قطاع السكن ، وبنى قطاع النقل ، وبنى الحماية الاجتماعية .. الوقت وقت الإستراتيجية الاقتصادية الوطنية الواعية ، وقت الخطط البنيوية لاقتصاد ثابت ، ولم يعد هناك من وقت لبرامج ظرفية لاهية وعابثة ، والازمة المالية العالمية ليست شماعة العالقين في الفضاء الاقتصادي العابت

## مقابلة أجرتها مجلة الأسبوعية مع مسؤول وحدة النقابات! والعمال المركزية في حزب الله الحاج هاشم سلهب.

### - كيف ينظر حزب الله الى العمل النقابي وما هو تقييمه له في لبنان ؟

العمل النقابي في أهدافه ووظائفه ، هو من الأعمال البناءة النبيلة، فهو حراك وتفاعل وتقارب اجتماعي، وتعاون على فعل الخير ، وسعي لخدمة الناس وقضاء لحوائجهم وحفظ لحقوقهم . هو حفظ للوطن بشكل عام ومعظم الحركات النقابية العالمية والعربية الناجحة تاريخها المجيد هو تاريخ النضال في سبيل تحرير الأوطان من مستعمرها. وللأسف فان هذا العمل النقابي المطلي الشريف الذي يدافع عن حقوق العمال والناس والوطن في لبنان ، تجهد السلطة لمحاصرته الآن في أدواته وبرامجه وأساليبه ، لقد وضعت السياسات الاقتصادية والاجتماعية العقيمة الحركة النقابية اللبنانية في بحر متلاطم الأمواج ، وحاصرت المجتمع وتكاد تحبطه ، والنقابيون الذين صمدوا يقاثلون من أجل فكفكة أنواع الحصار الذي يفرض عليهم ، وعلى دورهم ، وينفذون عمليات اقتحامية ؛ دفاعا عما تبقى من حقوق ، ودرءا لأخطار تحملها مشاريع وسياسات اقتصادية واجتماعية مشبوهة قادمة ، دون أن ينسوا واجبهم في حفظ أمانة البقاء في الدور والوظيفة لحركتهم وتنظيمهم النقابي مع ما يلوح بين الفينة والأخرى من استهدافات للنقابات وللاتحادات وللحريات النقابية .

### - كيف يمكن للعمل النقابي أن يصل إلى النتائج المرجوة في ظل هذه الأجواء الطائفية

#### والمذهبية ؟

على مستوى الثقافة العامة والإحساس بألم العمال وعموم الناس فهذا موجود عند النقابيين ومنظماتهم النقابية ، وعلى مستوى تشخيص العلل الاقتصادية والتصويب دائما نحو ما يفيد الاقتصاد وما يضره أيضا هو موجود والصرخات ودق نواقيس الخطر عند كل سياسة وإرادة ظالمة ومجحفة أعمال قائمة لكن المشكلة في الصدى ، المشكلة في الآذان الصماء ، المشكلة في الجموح الأعمى وثقافة معالجة الفقر بقتل الفقراء وإراحة الوطن منهم ، هنا المشكلة ، المشكلة في عقلية السلطة التي جعلت البلد مرهونا لأكثر من خمسين مليار دولار ، وأنفقت خلال العقد الماضي ناتج محلي بأكثر من ٢٥٠ مليار دولار وبقي إنسان هذا الوطن محروما من أبسط حاجاته في التعليم والصحة والماء والكهرباء والمسكن ، والمشكلة الأكبر هي في رد أسباب كل هذه المظالم إلى الطائفية والمذهبية ، هل كانت تساق هذه الأمور خلال كل هذه العقود باسم الطائفة أو المذهب ، بالعكس كان الرصيد الأول للبعث تعليم الأجيال مثلا من كل الطوائف، للأسف الطائفية والمذهبية أصبحت شماعة نعلق عليها كل



مساوئنا وإخفاقاتنا وكل ذلك حتى لا نقول أخطأنا ، أو حتى نهرب من عقدة عدم محاسبتنا لهذه الطبقة السياسية التي أنتجت كل هذه المآسي للوطن إذا المشكلة هنا ، وإذا أصرينا على أن مشكلتنا في الطائفية والمذهبية فهذا يعني شيئا وحيدا :

نحن لا نريد حلاً لأزماتنا الوطنية والاقتصادية والاجتماعية، وسيبقى الوطن في حالة الاختناق السياسي والاقتصادي والاجتماعي واعتقد أن هذا بالضبط ما يريده العدو لنا وهذا ما يريده الخارج الذي نرهن سياساتنا له . اللبنانيون جميعاً يجب أن يدركوا أن اقتصادهم وأمنهم الاجتماعي في فم هذا التين، وأن خلاصهم الاقتصادي والاجتماعي مرهون بهذا الإدراك ، مرهون بمدى استجابتهم لمنطق ضرورة استنقاذ الوطن من فم هذا التين المسؤول عن أزماتهم ، استنقاذ الوطن من الطقم السياسي الذي حكم البلد اقتصادياً واجتماعياً لعقود وفشل، الخروج من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية ثمنه أن ينسى الوطن الأسماء التي ارتبطت هذه الأزمة بها .

## - كيف دفع حزب الله بالمطالب الشعبية والمطلبية وما هي الانجازات التي حققها؟



لا اعتقد أن المطلوب من حزب الله ولا من أي حزب آخر الدفع بالمطالب الشعبية والمطلبية، ولا هي تنتظر حزب الله ليدفع بها ، فالمطالب الشعبية والمطلبية تدفع نفسها بنفسها الى الميدان ، مجرد أن تصبح مسألة ما مطلباً فهذا يعني أن هناك طالباً ومطالباً، مستوى التداول في هذا المطلب تحدده أهميته وتعاضم وتكاثر والتفاف المطالبين به ، الحركة المطلبية ليست حركة سياسية قابلة للإدارة والتوقيت ويتوقف نجاحها وفشلها على ذلك ، الحراك المطلبية ينضغط ثم ينفجر مع الذروة والإشباع أو قل مع اليأس والانفلات ، نعم ما يفعله حزب الله في الملف الاقتصادي والاجتماعي هو ما تفعله باقي الأحزاب والهيئات التي تمارس مسؤولياتها الوطنية العامة في مراقبة أداء الحكومة

وقرارها ذات الصلة بمصير الوطن والناس والإشارة إلى أخطار ما هو خطر وعاقبة ما هو خطأ ، وعندما توجد حكومة مثل حكوماتنا المتعاقبة منذ عقود فمن الطبيعي أن تكون الأخطار والأخطاء كثيرة، والناس يتراكم عندها القلق وتشعر بالخطر، وتعيش واقعا الأمل والجوع والفقر، فمن الطبيعي أن تستنفر بأطرها الاجتماعية والنقابية ، وتتحرك بمستويات مختلفة ، أما الانجازات التي حققها حزب الله على صعيد المطالب الشعبية والنقابية وحفظ حقوق الناس واستعادتها ومنع سلبها ، فواقع حال مشروع أريد له أن يرهن الوطن بالكامل أرضاً وسياسة واقتصاداً للخارج وللغرب يحدث عما أنجزه حزب الله وحمل به الوطن وأهله ، كان يمكن للوطن اليوم أن يكون في مكان آخر لولا أنه مع الشرفاء في هذا الوطن ساير وساموم في مشاريع سميت إعمارية واقتصادية جيء بها إلى لبنان في مرحلة ضغط هائلة على المقاومة وبعناوين شتى ، كانت ثلاثة أرباع أرضه وأجوائه مباحة أو مباحة ، كانت الرعاية الاجتماعية للمواطنين في خبر كان ، كان الإجهاد على ما تبقى بين أيدينا الآن من أسس الاقتصاد والمال قد أصبح بكامله في أياد أخرى، هذا ليس إنشاء ، هذا واقع يعرفه أهل الدراية والإدارة والسياسة ، ويعرفه كل مواطن أقلقه مشروع هنا أو أربك حياته واستقراره مشروع هناك ، فان نسينا فالتاريخ لن ينسى المحطات المفصلية التي أريد لها أن تودي بلبنان وترديه وتبدل هويته.

## - يعيش الاتحاد العمالي العام أزمة انقسام . هل تعملون على ترتيب أوضاعه ؟

أولاً، لسنا نحن من يرتب أوضاع الاتحاد العمالي العام ، ولا نسمح لأنفسنا بمباشرة عمل بهذا المعنى الوارد بمنطوق سؤالكم ليس في الاتحاد العمالي العام فقط بل في أي ساحة نقابية أخرى ، إذا كان هناك من أوضاع تحتاج إلى ترتيب في الاتحاد العمالي العام فالمعني الأول والأخير بها هم النقابيون أنفسهم ، فهم أهل هذا البيت وهم أدري بما في هذا البيت ، ولديهم كمتصدين وأصحاب خبرة وقرار ما يؤهلهم لمناقشة ذلك في كل حين وبالتالي معالجة ما يرونه من شؤون بحاجة إلى

معالجة . النقابيون المؤيدون لحزب الله وأصدقاؤهم الذين يحترمون رأي حزب الله يقدمون آرائهم ويساعدون في الحراك النقابي بكل مستوياته وشؤونه وما يتوصل إليه هذا الحراك يلتزمونه ، لكن إذا أردتم رأي حزب الله في ما يقال عن انقسام نقابي في الاتحاد العمالي العام ، فحزب الله مع الوحدة وليس مع الانقسام في أي شأن من شؤون الوطن ، فلبنان لا يتحمل انقسامات ، ولديه من أسباب الوحدة ما يفوق بكثير أسباب ودوافع الانقسام ، في الممارسة قد يختلط على البعض مفهوم الانقسام ومفهوم الوحدة ، في التوصيف الأدق لواقع ما في العمل الجماعي التمثيلي، قد يكون مطلوباً منا استخدام مصطلحات أخرى كالانفصال ، والخروج ، والانفراد .. عندما نجد فرداً أو مجموعة ذهبت لتقرأ واقعها وحركتها وأهدافها باتجاه آخر ، واجب حفظ الأمانة قد يقتضي دفع ثمن في بعض الظروف ربما يكون أعلى وأقسى من الوقوف بمكان ترمى فيه بسهام الشبهة ، مثل هذا الثمن ربما تدفعه الآن قيادة الاتحاد العمالي العام في



معركة الحفاظ على الدور النقابي والأهداف النقابية ، وبالمناسبة هي ليست معركة ظرفية أو محلية لبنانية ، هكذا نوع من المعارك تخوضه باستمرار الحركة النقابية في كل أنحاء العالم حفاظاً على الماهية والدور والوظيفة ، هذا الوجه من التوصيف لما أسميته انقساماً في الاتحاد العمالي العام ليس وحده العامل المؤثر في ما هو قائم من علاقات حاكمة في واقع الاتحاد العمالي العام التنظيمي والتمثيلي ، هناك بعض التحولات في قوى التمثيل النقابي ، وهناك التطور الطبيعي والمنطقي في أسس التفكير والأساليب التي فرضها منطق تتابع الأجيال ثقافياً وفكرياً واجتماعياً ، تحولات لم يشأ البعض مواكبتها أو لم يرددها ، وبالتالي لم يعترف بها ، وهذا ما أدى بالبعض الى الشعور بضعف تمثيله ، وخطأه أنه في محاولة معالجة ذلك أثر الانعزال في الدور والهدف واختار ظرفاً سياسياً أو شعاراً استعطافياً لتغطية ذلك ، وهذا لا يجوز أن نضعه في دائرة الانقسام النقابي.

## **- هناك قضايا اجتماعية ومعيشية صعبة في لبنان . والحكومة تتعاطى مع بعض القضايا بذهنية التاجر لماذا لا نسمع صوت حزب الله عالياً حيال هذه القضايا؟**

حضور حزب الله وصوت حزب الله لم يكن يوماً حضوراً وصوتاً منخفضاً في أي من القضايا الوطنية الكبرى ومنها القضايا الاجتماعية والمعيشية للناس الذين من حقهم أن ينعموا بمستوى لائق من الحياة العزيزة والكريمة ، معركة حزب الله الأساسية في لبنان هي معركة الحقوق ومطلبه الداخلي الأساسي هو العدالة الاجتماعية ، وأغلب المعارك السياسية الداخلية التي خاضها ويخوضها في لبنان هي معركة رفع الحرمان وتحقيق الإنماء ، والصوت العالي من حزب الله في هذا الشأن يسمعه المواطنون اللبنانيون على كل المنابر ومسؤولو حزب الله في كل المستويات يطلقون المواقف والتحذيرات بأعلى النبرات ، وحركة حزب الله موجودة في هذا الشأن في كل المواقع النيابية والوزارية والنقابية بصدق ودأب وإخلاص ، يناقش ، يقترح ، يعدل بعض القوانين والمراسيم والقرارات ، ويتصدى للمشاريع المشبوهة التي تضر بمصالح الوطن والمواطنين ، ويكشف عنها ويشهر بها ويسقطها في مهدها أحياناً ، وهناك نماذج كثيرة من مشاريع القوانين والقرارات التي تصدى لها أو ساهم في التصدي لها حزب الله مع حلفائه وأصدقائه كان من شأنها أن تردي البلد وتهوي به إلى ما هو أشد وأدهى مما نحن نعيشه من أزمات وطنية واقتصادية واجتماعية ، وهذا ملحوظ ومشهود في حركة حزب الله السياسية والنيابية والنقابية ، وإن كان لا يبدو هذا كاف على المستوى الشعبي ، ولا يظهر أثر مباشر له ، فذلك بسبب حجم الاستهدافات أولاً ، وثانياً بسبب عقلية الفساد المستحكمة وإرادة الارتهان السياسي لمجموعات الضغط الخارجي الاقتصادي والاجتماعي التي لا تتفك تنهال علينا بأنواع وأنواع من المشاريع المحطمة والهادمة لأننا الاقتصادي والاجتماعي وتجد في لبنان من له مصلحة جوهرية وليس

عرضية في محاكاتها والتناغم معها . أزمة لبنان الاقتصادية والاجتماعية ليست ذات منشأ محلي فقط ، يمكن معالجتها بصراخ محلي ، الأصل في معالجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في لبنان هو قطع اليد الخارجية العابثة بلبنان ولا يكون ذلك إلا بقطع اليد المحلية التي تعينها في عبثها وتخريبها من موقع القرار والقدرة على التقديم والتأخير في ما يخص مصالح الناس وحياتهم، وهذه بالحقيقة إحدى مسؤوليات المواطن في خياراته الانتخابية والولائية ، واعتقد أنه سيكون في مستوى هذه المسؤولية في الاستحقاقات المقبلة .

## - ألا تعتقد أن حزب الله يراعي سياسيا في القضايا المطلوبة ولا يدفع بها إلى الواجهة كما يجب أن يفعل ؟

المشكلة أننا في بلد الحكم فيه يأتي باسم الديمقراطية وممارسته السياسية والاقتصادية سلطوية ، أكثر الذين وصلوا إلى السلطة في لبنان في حقبة الجديدة وصلوا بديمقراطية خداع وانقلاب على الشعارات ، الممارسة الديمقراطية بمفهوم الديمقراطيين تعطي الحوار الاجتماعي المساحة الأوسع لرسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، تغييب الحوار الاجتماعي والحراك الاجتماعي فرض تعاط مختلف من قبل الفئات الشعبية والعمالية مع الملفات المطلوبة، وصارت وسائل الضغط والإضراب والتحرك الذي يصل أحيانا إلى الشارع تكاد تكون الوسائل الأقرب منا لا من أجل تحقيق بعض المطالب التي ما كانت للتشكل لولا أنواع الفساد والانحرافات في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وأساليب تنفيذها ، هنا لا يعود للمراعاة السياسية - على فرض وجودها عند أي جهة سياسية؟

دور تغيير لحرمة الضغط المطلي . القضايا المطلوبة عندما تأخذ طريقها بنفسها إلى الواجهة الواقعية ، والى الحجم والمكان الحقيقي الذي يجب أن تكون فيه ، فستجد نفسها في نفس الخندق والموقع الذي تتواجد فيه القوى السياسية المخلصة لشعبها ، القضايا المطلوبة لا أحد يدفع بها إلى الواجهة أو لا يدفع بها ، وإلا العكس أيضا كان حقا لهذه القوى ، المسألة في حجم هذه القضية المطلوبة وأين موقعها في السياق الوطني العام ، وربما هنا تكمن شبهة دفع الأحزاب السياسية للقضايا المطلوبة إلى الواجهة أو عدم دفعها ، وهذه الشبهة تقع فيها السلطات غالبا في اتهامها للأحزاب السياسية عندما تتحرك القضايا المطلوبة في الشارع ، ويقع فيها حتى بعض النقابيين ، كما يقع فيها البعض من الناس والإعلاميين أيضا .

## - كيف يمكن إبعاد العمل النقابي والحركة العمالية كل عن الطائفية والمذهبية ؟

مصطلح الطائفية والمذهبية، دعونا لا نشارك في تعميمه أكثر، هو مصطلح مقيت وهدام ، مصدره مزارع ومطابخ سامية، وأدعو النقابيين والعمال لان لا يكونوا بعضا من مستورديه ، ليس في مبادئ وأهداف ووسائل وأدوات العمل النقابي ما يحتاج إلى طائفية أو مذهبية ، لا في تحديد الحقوق والواجبات ، ولا في انتقاء أساليب الدفاع عنها أو المطالبة بها ، الطائفة لا تعطي امتيازات في حقوق ولا تنقص من واجبات ، حقوق العمال ، وحقوق الناس ، ليس فيها ما يميز بين إنسان وإنسان ، جهد العامل هو هو ، وحقه في الأجر مقابل عمله هو هو ، ما يجب أن يتمحور حوله العمل النقابي هو العدالة الاجتماعية ، والعدالة الاجتماعية إن تحققت بأي مستوى نعم بها الجميع ، الأداء النقابي في كل واقعه لا يحتاج ( لا في القانون ولا في القبول الشعبي والعمالي ) إلى بطاقة هوية تصنف صاحبه وتضعه في مرتبة دون أخرى ، والنقابيون أصلا لا ينبغي لهم أن يبحثوا عن مراتب وارتقاءات بأسماء طوائفهم فإن فعلوا فهم غير نقابيين ، عندما تنصب الجهود النقابية على الخدمة العامة الجليلة تصرف نفسها عن التخندقات الضيقة المريضة . في لبنان النقابيون مطالبون بهذا أكثر، لان دورهم في حوار اجتماعي وفي نضال اجتماعي ، وفي هدف اجتماعي ، وليس في هدف طائفي . هذا ما ينبغي أن يتفاهم وأن يتسالم عليه النقابيون الحاليون (ومشاريع النقابيين أيضا) في الأداء النقابي..

## عندما تكون الدولة غائبة فلما لا تكون الأسعار سائبة ؟



أصدر اتحاد الوفاء لنقابات العمال و المستخدمين في لبنان بياناً حول أزمة التعريفات وأسعار الأعمال الصحية ( طبابة، استشفاء، دواء ) أشار فيه انه عندما تكون الدولة غائبة فلما لا تكون الأسعار سائبة، وخاصة عندما تحولت الدولة من دولة رعاية الشعب الى دولة رعاية المصالح ومن مسؤول إلى تاجر .

وأشار بيان الاتحاد انه سبق وحذر لمرات عديدة من مخاطر فلتان الأسعار ؛ حتى وصل الأمر إلى صحة المواطن واستقرار حياته ، وطالب من يدعي بناء الدولة وقد استلم مقدراتها من سنين عديدة لما لم يبادر إلى اقل ما تقوم به الدول حتى المتخلفة من تحديد المواصفات القياسية الصحية وأسعارها وتضع حدا لفلتان الدواء حتى أصبحت الأسعار تحدد حسب مزاجية أصحاب المؤسسات الطبية والجهات الضامنة فإلى متى ستبقى حياة وحقوق وحرية المواطن سائبة ورخيصة عند هؤلاء المسؤولين المفروضين على الناس .  
وطالب الحكومة بتحمل مسؤولياتها في هذا القطاع الحساس وعدم ترك المواطن فريسة الجشع من خلال توفير طبابة واستشفاء منافس عبر دعم المستشفيات الحكومية وتأمين تغطية صحية حكومية لكامل المناطق اللبنانية .

## إن تهريب نصاب جلسة مجلس النواب هو تهرب من مواجهة الحق

تعليقاً على تمادي نواب سلطة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في لبنان وتطبيرهم نصاب جلسة المجلس النيابي والتي كان من واجبها إقرار مشروع القانون المتعلق بتخفيض الرسم والضريبة على سعر صفيحة البنزين ، أصدر اتحاد الولاء لنقابات النقل والمواصلات في لبنان البيان التالي :



إن تهريب نصاب جلسة مجلس النواب هو تهرب من مواجهة الحق ، وبقرار من فريق التزم قهر الناس، وأدمن على تخريب الاقتصاد وإفقار الناس لعقود مضت ، وإن اعتصام اتحادات قطاع النقل والسائقين أمام مجلس النواب كشف الصورة التي سيكون عليها الوطن إذا ما قدر لهؤلاء أن يعودوا ممثلين للشعب إلى مقاعد المجلس النيابي .

إن اتحاد الولاء لنقابات النقل والمواصلات في لبنان يدعو السائقين العموميين إلى التمسك بحقوقهم في خفض سعر البنزين، والنضال الدائم والحضور والمشاركة الفعالة في الأنشطة النقابية المطالبة التي ستدعو إليها اتحادات قطاع النقل ونقاباته وما ضاع حق وراؤه مطالب .

## من طير النصاب إنما يوضح إلتزامه بظلم الشعب

إن تطبير نصاب جلسة مجلس النواب من قبل بعض الكتل النيابية عندما وصل نقاشهم لاقتراح القانون المتعلق بتخفيض الرسم والضريبة المفروضة على سعر صفيحة البنزين يوضح إلتزامهم بظلم الشعب ووفائهم بتمثيل مصالح الاحتكارات وحيثان المال وانهم صانعو الازمة الاقتصادية والاجتماعية .

ان اتحاد نقابات سائقي السيارات العمومية للنقل البري في لبنان يدين ويستنكر اشد الاستنكار مواقف العديد من النواب الذي عطلوا النصاب ويعاهد المواطنين والسائقين الاستمرار في حركته النضالية الديمقراطية في مواجهة هذه السياسات

الظالمة والمستمرة في فرض الجوع والفقر الداعمة لاصحاب المال والاحتكارات بتغاضيها عن فلتان الاسعار وتجاهل مصالح الفئات الشعبية ومنهم السائقين العموميين وتوغلها بفرض الضرائب والرسوم على الشعب لسد عجز الموازنة والانفاق والهدر وسرقة المال العام وخدمة المديونية العامة .

## اعتصام لإتحادات النقل البري

### غصن ونجده يطالبان بإلغاء الضريبة على البنزين

نفذت اتحادات ونقابات قطاع النقل البري في لبنان وعدد من القيادات النقابية، اعتصاماً في ساحة رياض الصلح، بالتزامن مع انعقاد الجلسة العامة لمجلس النواب، مطالبين باقرار اقتراح القانون بتحديد رسم ثلاثة آلاف ليرة، وإلغاء الضريبة على القيمة المضافة عن كل صفيحة بنزين، وشارك في الاعتصام رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن، رئيس اتحاد نقابة النقل البري عبد الامير نجده، رئيس الاتحاد اللبناني للنقل بسام طليس ورئيس اتحاد الولاة لنقابات النقل والمواصلات الحاج ديب حمود ورفع السائقون العموميون لافتات تطالب بـ«انهاء مأساتهم بتنفيذ قانون السير لإنهاء كل انواع التعديات، والغاء شركة المعاينة الميكانيكية التي تجني الارباح على حساب الخزينة وجيوب السائقين».

واعتبر غصن «ان اعتصام اليوم هو صرخة في وجه الحكومة خصوصاً في سياستها الجائرة وسياسة الاعتداء دائماً على حقوق المواطن وعلى لقمة عيشه، وصرخة باتجاه المجلس النيابي، خصوصاً في موضوع البنزين، الذي يرتفع اسبوعياً بشكل اصبح فيه المواطن اللبناني يضع يده على قلبه كل يوم اربعاء منتظراً ارتفاع البنزين». وطالب الحكومة بالمبادرة لوضع سقف للرسوم على البنزين لا تتجاوز الـ ٥٠٠٠ ليرة على الصفيحة.



وقال غصن إن السائقين العموميين هم بصدد ان يتولوا دورهم لجهة الدفاع عن حقوقهم، والاتحاد العمالي العام هو الى جانب العمال واصحاب الحقوق والموظفين في المؤسسات والمعلمين والاساتذة حتما الى جانب السائقين العموميين. وأوضح انه تم الحديث مع كل المسؤولين في الحكومة لا سيما المعنيين بالملف المالي ومع رئيس الحكومة، وقال «ان الضريبة مع الرسوم وضريبة القيمة المضافة

تصل الى ١٢ ألف ليرة اي ما يوازي مئة في المئة، معتبراً انه «لا توجد ضريبة في العالم مئة في المئة، فالرسوم على البنزين معروفة بكل العالم تصل الى حد ١٥ و ٢٠ في المئة والى حد ٥٠٠٠ ليرة عن كل صفيحة بنزين.

بدوره قال نجده «ان هذا الاعتصام الرمزي هو تعبير عن رفضنا للسياسة الضريبية التي تفرض على المواطنين وخاصة على البنزين، لا يجوز ان تكون الضريبة على البنزين ١٢ الف وخمسمئة ليرة اي ما يوازي نصف سعر صفيحة البنزين». وأيد الاقتراح المقدم في المجلس النيابي لتحديد الرسم على الصفيحة بحدود ٥٠٠٠ ليرة لبنانية، مطالباً بتخفيض سعر الصفيحة الى ١٥٠٠٠ ليرة.

وكانت الاتحادات والنقابات قد عقدت اجتماعاً استثنائياً في مقر الاتحاد العمالي العام تحضيراً للاعتصام واصدرت في نهاية الاجتماع بياناً استنكروا فيه ما تعرض له السائقون العموميون وسياراتهم من تعد عليهم والحاق الضرر بسياراتهم وآلياتهم، مطالبين الاجهزة الامنية المختصة بملاحقة المعتدين وتأمين الحماية اللازمة لهؤلاء السائقين الذين يجوبون الطرقات طلباً للقمة عيش نيابة عن الدولة في تأمين نقل عام للمواطنين. كما يطالبون الحكومة بالتعويض الفوري عن الضرر الذي لحق بآلياتهم ليتمكنوا من الاستمرار في تأمين لقمة عيش عائلاتهم.

واعلن المجتمعون موافقتهم على الصيغة النهائية لقرارات مزاولة المهنة وخطة تنظيم النقل بعد ادخال التعديلات الضرورية اللازمة المقترحة من الاتحادات والنقابات عليها، متمنين اقرارها في أسرع وقت، مؤكدين على المطالب المقدمة الى المسؤولين لا سيما منها الاعفاء الجمركي بحيث لم يقنعهم جواب وزارة المال وادارة الجمارك في هذا الشأن. ورأى المجتمعون عدم جدوى الشركة الخاصة للمعاينة الميكانيكية مطالبين بالغاء «هذه البدعة المعنوية والمادية والعودة الى نظام المعاينة الرسمية المتبعة».

## اتحادات النقل تعلن الإضراب في ١٩ آذار

دعت اتحادات ونقابات قطاع النقل البري الى الاضراب العام والتظاهر «السلميين والديموقراطيين» في بيروت والمناطق، يوم الخميس ١٩ آذار الجاري، «من اجل دعم إلغاء الرسوم والضرائب على البنزين وكل المطالب المزممة والمحقة». كذلك دعت الاتحاد العمالي والحركة النقابية عموما «الى تبني هذا التحرك لمواجهة تصاعد الازمة الاقتصادية والاجتماعية».



عقد ممثلو الاتحادات مؤتمرا صحافيا، تلا خلاله رئيس اتحاد نقابات النقل البري بسام طليس بيانا، مما جاء فيه: ان مطالب هذا القطاع المتشعبة لم تلقَ اذانا صاغية لدى من يعينهم الامر. ان بدل الشروع بالعمل للتخفيف عن كاهل هؤلاء من اعباء، نرى انه يوما بعد يوم وبسياسة متعمدة تفرض رسوما وأعباء اضافية، ان اذلال السائق وعائلته اصبح ضمن منظومة عمل الصندوق الوطني

للضمان الاجتماعي، ان التعديلات وخلافا للقانون وفي وضح النهار وصلت الى حد الاستفحال من دون رقيب او حسيب. وان اسعار المحروقات لا سيما مادة البنزين، وصلت الى حد لا يقبله عقل او منطق رعائي، ان الجلسة العامة للمجلس النيابي ستعقد في ١٩ آذار الجاري وعلى جدول اعمالها اقتراح القانون الرامي الى تحديد سقف للرسوم على المحروقات لا سيما مادة البنزين، ان اتحادات ونقابات قطاع النقل البري في لبنان تدعو كل العاملين في قطاع النقل البري من سيارات وفانات واوتوبيسات وشاحنات، الى الاضراب العام والتظاهر السلميين والديموقراطيين في بيروت والمناطق يوم الخميس ١٩ آذار ٢٠٠٩ من اجل دعم الغاء الرسوم والضرائب على البنزين وكل المطالب المزممة والمحقة.

ودعت اتحادات ونقابات قطاع النقل البري الاتحاد العمالي العام والحركة النقابية اللبنانية عموما الى تبني هذا التحرك لمواجهة تصاعد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي بلغت حدا لا يطاق. على ان يعلن في بيانات لاحقة الخطة التفصيلية للتحرك المقرر.

## المطلوب من جميع المزارعين التضامن والتكاتف

توقف اللقاء الوطني للهيئات الزراعية في لبنان عند ملف البطاطا اللبنانية بالشكل الذي تداولته وسائل الإعلام وبعض التصريحات والمواقف غير المستندة الى معطيات علمية كافية تحسم وجود العفن البني الذي اثر ويؤثر سلبا على سمعة البطاطا اللبنانية التي تعتبر من مرتكزات الزراعة اللبنانية ودعا اللقاء الوطني الى التوقف عن إثارة هذا الموضوع بهذا الشكل وترك التحقيقات العلمية تأخذ مجراها من اجل معالجة مسؤولة .

ونوّه اللقاء بقرار وزير الزراعة رقم ١/٣٩ تاريخ ٢٨-١-٢٠٠٩ والقاضي الى :

١. إخضاع البطاطا المستوردة للفحوصات المخبرية .

٢. عدم السماح بإدخال أي كمية من البطاطا إلا بعد التأكد من جودتها وصدور الفحوصات المخبرية .

٣. ملاحقة كل المخالفين لأحكام هذا القرار .

كما طالب اللقاء الوطني جميع المزارعين في لبنان بالتضامن والتكاتف في مواجهة كل مشاكل القطاع الزراعي .

## يجب الإفراج عن التعويضات المالية المجمدة لدى السنيورة

طالب اللقاء الوطني للهيئات الزراعية في لبنان رئيس الحكومة بالإفراج عن التعويضات المالية المجمدة في أدراجه والعودة للمزارعين اللبنانيين نتيجة العدوان الإسرائيلي الغاشم في العام ٢٠٠٦ محذرا من مغبة المماثلة مؤكداً على حقه باستعمال كافة الأساليب المشروعة ومن ضمنها الاعتصام والإضراب وانتزاع حقوق المزارعين .

كما طالب اللقاء مجلس الوزراء بإصدار قرار استلام القمح فوراً وبالآليات التي كانت معتمدة لدعم القمح .  
جاء ذلك خلال اللقاء الأسبوعي الذي عقده اللقاء في مركز اتحاد نقابات المزارعين في لبنان في بيروت .

## نرفض المناورات التي يدفع ثمنها العمال والفقراء

### الإتحاد العمالي يبحث في التحرك «لمواجهة السياسة الضريبية»

عقدت هيئة المكتب اجتماعها العادي برئاسة غسان غصن، وبعد مناقشة جدول الأعمال أصدرت الهيئة بياناً مما جاء فيه:

أولاً: تجدد هيئة المكتب رفضها المطلق للسياسة الضريبية بدءاً من البنزين مروراً بكل المواد الحياتية والاستهلاكية، وتؤكد مطلبها بالألا تتجاوز الضريبة على صفيحة البنزين في مطلق الأحوال ٥ آلاف ليرة.

ثانياً: تتمن وتؤيد الموقف الذي أعلنه رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان عندما رأى «أنه لم يعد جائزاً غياب الدولة عن الاقتصاد، من حيث دورها الضابط والمنظم للوضع الاقتصادي بالتعاون مع القطاع الخاص وإعطاء الأهمية للدور الذي يقوم به المجتمع المدني».

ثالثاً: تعلن استنكارها موقف الحكومة من إغفال مطالب عمال شركة قاديشا الذين ينفذون إضراباً عاماً منذ أكثر من أسبوع، من دون أن تتجاوب الإدارات المعنية مع مطالبهم المحقّة. كما يعلن الاتحاد تأييده ودعمه مطالبهم وتحركهم.

رابعاً: عرضت هيئة المكتب أعمال ورشة العمل التي نظمتها للاتحاد العمالي بالتعاون مع منظمة العمل الدولية بين ١٩ و ٢١ شباط الجاري، وأكدت الاستمرار في تنظيم مثل هذه الورش وتبني التوصيات الهامة التي خرج بها المشاركون في أعمال الورشة.

خامساً: دعت المجلس التنفيذي للاتحاد إلى جلسة تعقد يوم الأربعاء ٤ آذار ٢٠٠٩ الساعة الثانية عشرة ظهراً لتحديد موعد التحرك السلبي بما فيه التظاهر والاعتصام، لمواجهة سياسة الحكومة الجائرة لا سيما الضريبة التصاعدية على صفيحة البنزين.

و طالب المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام بـ«إخراج الشعب اللبناني من التعطيم القسري من خلال سياسة قطع التيار الكهربائي بحجج وأسباب واهية، والحديث المتكرر عن تطوير وتحديث محطات إنتاج الكهرباء منذ أكثر من ٢٠ عاماً»، داعياً «مؤسسة كهرباء لبنان الى احتساب الفاتورة على أساس استهلاك الكهرباء الشهري حتى لو دفعت مرة واحدة كل شهرين».

وكان قد عقد المجلس التنفيذي للاتحاد جلسة برئاسة رئيس الاتحاد غسان غصن وحضور الأعضاء، ناقش خلاله جدول

الأعمال، وأصدر بياناً استنكر فيه «التمادي بسياسة فرض رسوم وضرائب جديدة من خلال مشروع الموازنة، وزيادة واردات الخزينة بأكثر من ٨٠ بالمئة من نسبة الضرائب غير المباشرة التي تطال محدودي الدخل والعمال، ومحاولة تمرير زيادة ضريبة القيمة المضافة tva لتقفز من ١٠ الى ١٢ بالمئة».

وأكد رفضه المطلق للسياسة «الجائرة على العمال»، معلناً استعدادة «للتحرك الفوري والواسع في مواجهة هذه السياسة سواء بالإضراب أو الاعتصام والتظاهر دفاعاً عن حق المواطن بالعدالة الضريبية إذا لم تتدارك هذه الحكومة الموقف وإعادة النظر بسياساتها المنحازة ضد العمال وذوي الدخل المحدود».

وأعلن المجلس رفضه «للضريبة التصاعدية على البنزين ومختلف مشتقات المحروقات»، مجدداً «تضامنه مع السائقين العموميين في مطالبهم المحقة، لا سيما ضرورة وضع خطة وطنية شاملة للنقل تحقق التكامل بين النقل العام والخاص».

وأدان الاتحاد لجوء إدارات المدارس الخاصة والجامعات الى رفع أقساطها بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ بالمئة من دون أي سبب وجيه، وذلك بذريعة زيادة ٢٠٠,٠٠٠ ل.ل على الأجور، ودعا الحكومة ووزراء التربية للتدخل الفوري لرفع هذه الإجحاف عن كاهل المواطنين، كما طالب الحكومة بتنفيذ ما وعدت به بزيادة المنحة المدرسية والتعويض العائلي.

وأعلن تأييده لإضراب روابط المعلمين والأساتذة الرسميين المتعاقدين ومطالبهم المحقة وتحركهم بالإضراب والاعتصام أمام مجلس الوزراء.

## اجتجاجاً على تمادي الحكومة في فرض الضرائب «العمالي» يدعوا للتظاهر في ١٩ الجاري أمام البرلمان

دعا المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام في لبنان الى التظاهر أمام المجلس النيابي أثناء انعقاد الجلسة التشريعية في الحادية عشرة قبل ظهر يوم الخميس ١٩ آذار للمطالبة بفرض سياسة ضريبية عادلة تنطلق من سياسة اجتماعية شاملة وقرار اقتراح قانون بإلغاء الضريبة على القيمة المضافة على المشتقات النفطية وتخفيض الرسوم والضرائب على البنزين كي لا تتعدى الـ ٢,٠٠٠ ل.ل.

عقد المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام في لبنان جلسة من جلساته المفتوحة برئاسة رئيس الاتحاد غسان غصن وحضور الأعضاء فهاجم «شراكة بعض مسؤولي الحكومة مع مجموعة كبار المستوردين والتجار الذين يشكلون كارتلات الامتيازات الحصرية ومحميات اصحاب المنافع الخاصة المتفاهمة مع بعضها البعض على تأمين المصالح والمنافع المدعومة من حكومة ذات توجه اقتصادي يشجع على فلتان الاسواق وعلى نهب جيوب المواطنين وافقارهم وحمل الاتحاد العمالي العام «الحكومة المسؤولية وبالتحديد وزارة الاقتصاد، ويتوجه الى الرأي العام وجمعيات المستهلك ومؤسسات المجتمع المدني من أجل مشاركته في التحرك لوضع حدّ لسياسة الاستغلال والافقار والتجويع».



## ورشة عمل «التأمينات الاجتماعية وموقع الضمان» فنيش: الإيفاء بمتوجبات الجولة المتأخرة للصندوق

دعا وزير العمل محمد فنيش الى وجوب اعادة التوازن المالي الى صندوق المرض والأمومة والتعويضات العائلية في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وضرورة تحسين انظمة الدفع والرقابة، وقيام الحكومة بالإيفاء بالمتوجبات المتأخرة للصندوق والالتزام بتقسيط المبالغ المتوجبة للضمان.

كلام فنيش جاء خلال رعايته افتتاح اعمال ورشة: «التأمينات الاجتماعية في لبنان وموقع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي فيها حاضرا ومستقبلا، التي نظمتها الاتحاد العمالي العام في مقره بالتعاون مع منظمة العمل الدولية بحضور رئيس المجلس الاقتصادي الاجتماعي روجيه نسناس والعديد من رؤساء المكاتب العمالية والاتحادات النقابية واعضاء في مجلس ادارة الضمان ومديره العام محمد كركي.

بعد النشيد الوطني قال غصن انها المرة الاولى التي ننظم فيها مثل هذه الورشة في ظل تداعيات كبرى وخطيرة افرزتها الازمة المالية والاقتصادية العالمية. وابدى غصن قلقه على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وعن موقعه في هذا المجال. من جهتها اشارت المديرية الاقليمية لمنظمة العمل الدولية ندى الناشف، الى ان يوم غد يصادف اليوم العالمي الاول للعدالة الاجتماعية. وقالت: يواجه الضمان الاجتماعي في العالم مجموعة من التحديات في ظل الازمة المالية والاقتصادية العالمية. وقد اثرت هذه التحديات على مستوى دخل الفرد والاضواء المعيشية واسعار المواد الغذائية. اما في لبنان، فقد اكد تقرير مكتب



الامم المتحدة الانمائي حول «الفقر والنمو وتوزيع الدخل» ان ٨٪ من اللبنانيين لا يستطيعون تلبية حاجاتهم الاساسية، وان ٥,٢٨ يعيشون تحت خط الفقر.

ثم القى الوزير فنيش كلمة، اكد فيها ان لا خشية في لبنان من امكانية الغاء او انتهاء او تهميش دور الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ووظيفته وتقديماته. لكن هذا التأكيد لا يعني ان اوضاع

الصندوق على خير ما يرام، بل هي في حال تستوجب تضافر جهود جميع المعنيين بشؤون الضمان لمعالجة مكامن الخلل لا سيما المعنيين بإدارة الضمان والممثلين لطرفي الشراكة في الانتاج ممثلي العمال وأرباب العمل. حيث تقع عليهم مسؤولية انجاح مفهوم وتجربة الشراكة في ادارة هذه المؤسسة الالهة في مجال التقديمات الاجتماعية.

واكدت توصيات ورشة العمل ان «أبرز أسباب الخلل المالي في صندوق الضمان يعود إلى خفض الاشتراكات في فرعي المرض والأمومة والتعويض العائلي، ويطالب المشاركون بالعودة الفورية إلى ما كانت عليه نسب الاشتراكات قبل خفضها». وجاءت التوصيات كالآتي:

«أولاً: يوصي المشاركون بتنظيم المزيد من ورشات العمل المتعلقة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي .

ثانياً: يتبنى المشاركون ما جاء في مضمون كلمة رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن .

ثالثاً: يوصي المشاركون بالتمسك بمعايير منظمة العمل الدولية لأي خطة إصلاحية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

رابعاً: يوصي المشاركون بضرورة موافقة الاتحاد العمالي العام على أية خطة إصلاحية

خامساً: يعتبر المشاركون أن أبرز أسباب الخلل المالي في الصندوق أتت بسبب تخفيض الاشتراكات من فرعي المرض

والأمومة والتعويض العائلي.

سادساً: يوصي المشاركون برفض الصيغة التي أقرتها اللجان النيابية المشتركة في نهاية العام الماضي لمشروع قانون «التقاعد والحماية الاجتماعية».



سابعاً: يرى المشاركون ضرورة تزامن إطلاق نظام التقاعد والحماية الاجتماعية بعملية الإصلاح الجذري لكافة أنظمة الصندوق الإدارية والمالية والرقابية،

ثامناً: يتبنى المشاركون الاقتراحات التي جاءت في دراسة رئيس اللجنة الفنية في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سمير عون حول نظام التقاعد والحماية الاجتماعية،

تاسعاً: يوصي المشاركون الاتحاد العمالي العام ومنظمة العمل الدولية بتنظيم منتدى حول «الضمان الاجتماعي كنظام حديث للحماية الاجتماعية».

## قاسم يبحث نشاط تجار الذهب

استقبل نائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم وفداً من نقابة تجار الذهب والمجوهرات، برئاسة رئيس النقابة نعيم رزق، وقد عرض الوفد برنامج عمله ونشاطاته، وبيّن مستوى التنسيق مع الجيش اللبناني والقوى الأمنية لحماية هذا



القطاع، والتنسيق مع وزارة الاقتصاد لمكافحة الغش. وأكد الوفد على تكامل الدور النقابي مع الدور الوطني للمقاومة وكل ما من شأنه أن يقوي لبنان اقتصادياً وسياسياً وسيادياً.

وقال قاسم: من المهم أن تجمع نقابتكم من الأطياف السياسية المختلفة، وأن تعمل تحت العنوان الوطني بعيداً عن الحسابات الطائفية والمذهبية والسياسية، ونحن نؤمن بأن النقابات الناجحة كما كل الأعمال في هذا البلد، هي التي تعمل بمراعاة الخصوصية المهنية.

## استنكار نقابي للتعريض لعمال سوريين

ابرق الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب الى كل من رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة ووزير العمل محمد فنيش والمدير العام لمنظمة العمل العربية احمد محمد لقمان، مستنكراً اعتداءات بحق عمال سوريين في لبنان، مطالبين بالتدخل ورافضين أن يكون العمال في أي مكان في العالم ضحايا مواقف وخلافات سياسية لا علاقة لهم بها.

## يجب حماية سوق العمل اللبناني من العبث السياسي المتهور

حول الرسالة التي وجهها الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب إلى رئيس الحكومة ووزير العمل ومنظمة العمل العربية، وما أشار إليه عن اعتداءات بحق عمال سوريين في لبنان.

أصدر اتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان بياناً أكد فيه على ضرورة حماية سوق العمل اللبناني من العبث السياسي المتهور الذي يسيء لسمعة لبنان عربياً ودولياً وشدد على واجب الحكومة اللبنانية بوضع حد للانتهاكات والارتكابات غير المسؤولة بحق اليد العاملة في لبنان العربية بشكل عام والسورية بشكل خاص والتي تسهم في الإنتاج وإعادة الأعمار وحركة الاقتصاد اللبناني.

وطالب الاتحاد الحكومة بالسهر على حماية اليد العاملة اللبنانية والسعي الدائم لانفاذ القوانين المرعية الاجراء بهذا الخصوص.

## من مزارعي لبنان إلى مزارعي فلسطين

تسلم ممثل حركة حماس في لبنان، أسامة حمدان، التبرعات الرمزية التي قدمها المزارعون في لبنان إلى زملائهم في



غزة، وقاربت قيمتها، كما أوضح منسق الحملة سمير أيوب، ثلاثين مليون ليرة لبنانية.

وأعلن وزير الزراعة، الياس سكاف، في مؤتمر صحافي عقده في الوزارة بمناسبة اختتام الحملة التي قامت بها الوزارة، بالتعاون مع اتحادات وجمعيات المزارعين، أن الكلام لا يعوض، «لكن نحن كلبنانيين نشعر تماماً بما حصل لكم على اعتبار أننا تعرضنا لما تعرضتم له». وأكد على مد اليد إلى الشعب الفلسطيني.»

من جهته قال حمدان إن هذه المبادرة من الشريحة الأكثر التصاقاً بالأرض، سيكون لها تأثيرها، ليس فقط على الشريحة المماثلة في فلسطين وغزة، إنما على كل أبناء الشعب الفلسطيني، وقد عبرت المبادرة عن موقف واضح اتجاه القضية وللقول إن لتلك الأرض أصحابها الذين عاشوا عليها قروناً وجاء اليوم من يريد أن يقتلهم ويخرجهم منها.»

بدوره ألقى رئيس اللقاء الوطني للهيئات الزراعية في لبنان، جهاد بلوق، كلمة اعتبر فيها الحملة تأكيداً على إرادة التشبث

بالأرض في مواجهة عدو واحد.



هذا وبحضور وزير الزراعة وممثل حركة حماس في لبنان الاستاذ اسامة حمدان قدم مسؤول وحدة النقابات في حزب الله الحاج هاشم سلهب شهادات التقدير والشكر لاعضاء اللقاء الوطني للهيئات الزراعية في لبنان على دورهم في دعم وتنمية وارشاد الزراعة في لبنان .

## انتخابات نقابية

عقدت الجمعية العمومية لاتحاد صناديق التعاضد الصحية في لبنان اجتماعها في مقر الاتحاد، تلا خلالها أمين الصندوق حسن عطوي التقرير المالي وعرض ميزانية العام ٢٠٠٨ وموازنة العام ٢٠٠٩ فوافقت الجمعية العمومية عليهما وبرأت ذمة مجلس الإدارة بالإجماع.

وعرض رئيس الاتحاد غسان ضو للتقرير الإداري وتوقيع بروتوكول التعاون مع الفرنسيين وافتتاح مركزي السمع والبصر في بيروت والنبطية برعاية رئيس الجمهورية ميشال سليمان اللذين تبرعت بكلفتها التعاضديات الفرنسية، وكذلك عرض نتيجة الجدول الإحصائي لتقديمات صناديق التعاضد الذي بلغت قيمته حوالي ٦٢ مليار ل.ل.

وعلى الأثر انعقدت الجمعية العمومية لانتخاب مجلس إدارة ولجنة رقابة وأعضاء ردفاء، ففاز بالإجماع: غسان ضو رئيساً للاتحاد، خالد مهتار نائباً للرئيس، عبدالحميد عضو أميناً للسرا، حسن عطوي أميناً للصندوق، الاب جورج صقر، غالب دغيم واديب بطحيش أعضاء، الدكتور فوزي عضيبي، طوني يارد ومنير فرحات لجنة رقابة، سميح صافية، ازهار رحال وفادي سعد أعضاء ردفاء

انتخبت نقابة مستخدمي وعمال المياه في البقاع الهيئة الإدارية الجديدة للنقابة، بعد الانتخابات التكميلية التي جرت لتسعة أعضاء جدد في النقابة. وجاءت النتائج على الشكل الآتي:

حسن جعفر رئيساً للنقابة، عماد فاضل الداود نائباً للرئيس، المهندس علي حيدر معاوية أميناً للسرا، شربل بدري عبد الأحد مساعد أمين السرا، ندره شعلان غصين أميناً للصندوق، حسن غالب رعد محاسباً، محمود عجاج دندش مسؤولاً عن العلاقات الخارجية، عادل حسين ابو حمدان مسؤولاً عن العلاقات الإعلامية، جوزف بركات لطوف مفوضاً لدى السلطات، وكل من كايد علي القويق وعباس توفيق لجين وعلي يوسف المسلماني أعضاء مستشارين

انتخب اتحاد النقابات العمالية للمصالح المستقلة والمؤسسات العامة في لبنان مجلسه التنفيذي على الشكل التالي: الرئيس شربل صالح، نائب الرئيس عاطف خوري، امين السرا احمد حرقوص، امين الصندوق ريمون فلفلي، محاسب بشارة عاصي ومدير عام الدعاية والنشر محمود استانبولي. ومحمد الحنش، خضر بكري، غسان حيدر والياس شحادة جمعج أعضاء مستشارين. وانتدب الاتحاد شربل صالح وكمال يتيم الى المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام، ومحمد عبد الله وريمون فلفلي مندوبين رديفين.

## جمعية المستهلك تدعو السائقين

### الى التزام تعرفة النقل الجديدة

دعت جمعية المستهلك السائقين الى التزام قرار وزير الأشغال بشأن التعريفات الجديدة للنقل، واصدرت بيانا جاء فيه: رغم مرور ثلاثة أسابيع على صدور قرار وزير الاشغال العامة والنقل غازي العريضي رقم ١/٣٦ والذي حدد بموجبه التعريفات الجديدة للسيارات والباصات والفانات داخل بيروت والمدن، فلقد تبين لجمعية المستهلك عبر اتصالات المواطنين اليومية ان أكثرية السائقين يرفضون التزام التعرفة الجديدة، ويدخلون في مشاجرات ومشاحنات مع المواطنين موجهين الى السائقين أقسى العبارات لوزارة النقل وذلك بالرغم من ان النقابات واتحادات السائقين والاتحاد العمالي العام وجمعية المستهلك، اعلنوا منذ اليوم الاول تأييدهم لقرار الوزير لما لهذا الانخفاض من تأثير ايجابي في أسعار بقية السلع والخدمات، لذلك فإن عدم تقيد السائقين بالتعرفة الجديدة هو الى جانب كونه مخالفة للقانون هو ايضا يسهم بارتفاع الاسعار عموماً.

وطلبت الجمعية من وزير النقل والداخلية التدخل فوراً لحجز السيارات والباصات والفانات المخالفة ودعت المواطنين كافة عند المخالفة الى تسجيل ارقام لوحات السيارات التي يرفض سائقها تطبيق القانون والاتصال بالخط الساخن لجمعية المستهلك على الرقم ٠١/٧٥٠٦٥٠ لتقوم بدورها وتسلمها الى الوزارتين المعنيةتين. وأكدت ان تعاون مختلف الوزارات والقطاعات بعضها مع بعض يؤدي الى وضع اقتصادي أفضل للجميع، اما ان يسعى البعض الى التهرب من تطبيق ما لا يعجبه فهو سيؤدي الى بلبلة وفوضى لا طائلة لها.

هذا الموقف أعلنته جمعية المستهلك، التي أشارت في بيان لها الى أن هذا الأمر يأتي بعد ١٥ سنة من ارتفاع أسعار الاتصالات الخلوية وتدهور نوعيتها. ورأت أن هذا الإصلاح هو على عكس السياسات الاقتصادية السائدة التي اعتبرت القطاع منجماً ومهرباً من السياسات الضريبية العادلة فيما «خضع المستهلكون خلال ٩ سنوات للنهب المنظم من جانب الشركات الخاصة بتواطؤ مع السلطات السياسية».

## حميدي صقر: نرفض المناورات الخطيرة التي يدفع ثمنها أولاً وأخيراً العمال والفقراء

اعلن امين عام الاتحاد العمالي العام سعد الدين حميدي، في تصريح انه اذا نجحت نقابة المستشفيات في فرض تعرفه جديدة فإن ذلك سوف يطال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بما يحمله من أعباء لا قدرة له عليها أو بامتناع المستشفيات عن استقبال مرضاه.

وقال: كأنه لا يكفي اللبنانيين من عمال وذوي دخل محدود وفقراء المعاناة المتزايدة من الأزمات المالية والاقتصادية والبطالة والهجرة فما هي نقابة أصحاب المستشفيات والسياسات القاصرة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تهدد حياتهم من خلال صراع غير مبرر وغير مفهوم حول التعريفات الصحية التي تتمّ المواقف منها بطريقة عشوائية وغير علمية. ها هم عشرات الألوف بل مئات الألوف من المضمونين في تعاونية الدولة والأمن الداخلي وسواهم يتعرضون لخطر صحي قائم، خصوصاً منهم من يضطر لغسل الكلى وسواها من الأوضاع الصحية الخطيرة ولا يأبه أصحاب المستشفيات للنتائج الكارثية، حيث يعملون على الضغط من أجل رفع التعريفات من خلال تهديد المرضى أنفسهم.



وأعلن حميدي صقر رفض الاتحاد لهذه المناورات الخطيرة التي يدفع ثمنها أولاً وأخيراً العمال والفقراء من جيوبهم وحياتهم. ورأى أن معالجة هذا الخلاف حول التعرفة يجب أن ينطلق من مواقف في منتهى الشفافية لجهة نوع الخدمات الصحية وحقيقتها وكلفتها، بدءاً بالطبابة مروراً بالدواء وكلفة المستشفى. وفي كل الأحوال لن نقبل كاتحاد بأي حل على حساب المريض المضمون وعائلته أو لزيادة العجز لدى الجهات الضامنة، خصوصاً منها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

## تحية الى الشهيد مغنية

قام وفد من الاتحاد العمالي العام برئاسة غسان غصن بزيارة ضريح الشهيد الحاج عماد مغنية في روضة الشهداء وبحضور عدد كبير من نقابي وعمال لبنان حيث قام بوضع اكليل من الزهور عربون تقدير ووفاء لصاحب الانتصارين . والقى غصن كلمة في المناسبة ركز فيها على بطولة الشهيد ودعم المقاومة .



## الى عمادنا : تحية الفخر والعنفوان .

للنصر غدوت قائدا ، فأنت النصر والقيادة .، مقاومة للمجد شمخت بك ، وصداها هز اركان الامة والاطوان ، انت بنور الله رضوان ، وما زلت انت الرضوان ، امسيت من ابطال الاسلام علما ، مؤرخا للتاريخ عنوانا ، وهج النصر حين جهجه ، اخفى من الوجود اوجه الغربان ، نصرك للوطن والامة ، حصن الكرامة من الخزلان ، وبصرخة الحسين حين تطلقها ، تنتفض فرائص الابطال ، ملبية للقائد قائلة نعم ، اسد حيدرا من خلفك ، شاهرة سيوف النصر لصنع الملاحم ، بصمات صليات صواريخ رعد ، ما زالت شاهدة والتاريخ بالحق ينطق ، طببت بأسمة نلتها ، من الامين المؤتمن وطاب منك الوسام ، فللانتصارين نقف اجلال واحتراما ، وللعقاد نهدى تحية الفخر والعنفوان.



امين سر نقابة البلديات بعلبك الهرمل . السيد عثمان .

## التقلبات والأزمات الاقتصادية

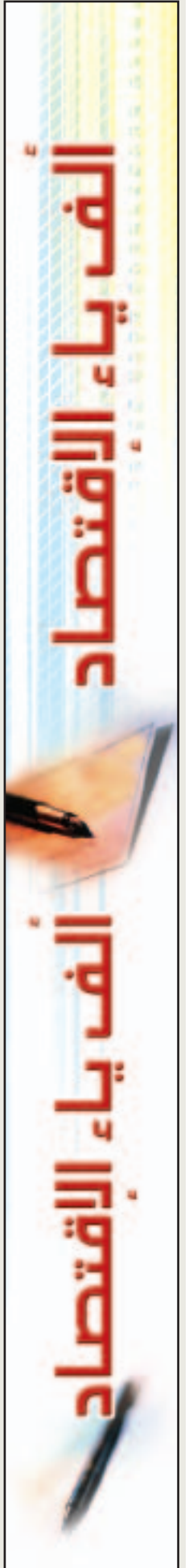
تعني التقلبات الاقتصادية الارتفاع والانخفاض في النشاط الاقتصادي، اللذين يحصلان في كل بلد ليبرالي، من فترة زمنية لأخرى.

والارتفاع في النشاط الاقتصادي ينتج عادة عن زيادة في الاستثمار، التي هي وليدة عدة عوامل (اكتساب المنشآت الاقتصادية للمزيد من القدرة التنافسية، أو زيادة الطلب على الاستهلاك من جراء زيادة الأجور، أو ارتفاع الصادرات، أو انخفاض معدلات الفائدة الخ.) وزيادة الاستثمار تؤدي بدورها إلى زيادة الإنتاج (أي إلى النمو الاقتصادي) وإلى خلق فرص عمل جديدة (أي إلى تراجع معدل البطالة)، وإلى ارتفاع في المداخيل يرفع الطلب على الاستهلاك، مما يشكل حافزا للمنشآت الاقتصادية لزيادة استثماراتها مجددا وهكذا دواليك.

أما الانخفاض في النشاط الاقتصادي فهو أيضا وليد عدة عوامل، منها: التضخم المالي الذي يرفع كلفة الإنتاج ويضعف القدرة التنافسية للمنشآت الاقتصادية، تراجع القدرة الشرائية للمداخيل الذي يؤدي إلى تراجع الطلب على الاستهلاك، انخفاض الصادرات، الارتفاع في معدلات الفائدة الخ. فجميع هذه العوامل تؤدي إلى تراجع الاستثمار وبالتالي إلى ركود أو هبوط في الإنتاج، وإلى تراجع في خلق فرص عمل جديدة مما يزيد البطالة، وإلى تقلص لحجم الأجور ينتج عنه انخفاض في الطلب على الاستهلاك يشكل بدوره عامل إحباط للاستثمار وهكذا دواليك.

والأزمة الاقتصادية تبدأ مع تباطؤ في معدل الاستثمار الذي ينتج عنه تباطؤ في معدل النمو الاقتصادي، مما يدخل البلاد في مرحلة الانكماش الاقتصادي، وإذا تابع النشاط الاقتصادي سيره في هذا الاتجاه الانحداري، تنتقل البلاد من مرحلة الانكماش إلى مرحلة الكساد، حيث ينعدم النمو ويحل مكانه هبوط في الإنتاج، وهكذا تنوب عن معدلات النمو الايجابي معدلات تراجع سلبية، فتقلص المنشآت الاقتصادية الأكثر هشاشة، وتزداد البطالة، ويتقلص حجم المداخيل مما يؤدي إلى انخفاض في الطلب على الاستهلاك، فالكساد هو الوضع الاقتصادي الأكثر سوءا.

الأزمة الاقتصادية تشمل مرحلتين الانكماش والكساد الاقتصادي معاً. سمات الانكماش الاقتصادي: إفلاس المنشآت الاقتصادية، صرف العمال، تفشي البطالة، فرملة الاستثمارات بسبب تقلص هامش الربح، تراجع الطلب على الاستهلاك، فائض في الإنتاج يصعب تصريفه، تباطؤ في معدل النمو الاقتصادي، جمود اقتصادي وبداية تقهقر للقدرة الشرائية للأجور. سمات الكساد الاقتصادي: (ويأتي نتيجة لعدم معالجة الانكماش الاقتصادي) المنشآت الاقتصادية تخفض إنتاجها، تتخفف القدرة الشرائية للأجور بسبب عدم القدرة على تصحيح الأجور ورفعها، يتقلص الطلب على الاستهلاك بسبب تفشي البطالة وتدهور القدرة الشرائية للمداخيل، تخفيض المنشآت الاقتصادية أسعارها، مزيد من المنشآت تجبر على الإقفال، مزيد من الانحسار في حجم الاستثمار، انخفاض الإنتاج، انخفاض في الناتج المحلي، تحول معدل النمو من ايجابي إلى سلبي.



## السياسات الاجتماعية ركيزة أساس في برامج عمل النقابات

تتداخل مفاهيم الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية والسياسة الاجتماعية، فنطاق عملها واحد وهو الإنسان. وتعرف الرعاية الاجتماعية بأنها نسق منظم للخدمات الاجتماعية يقوم على مؤسسات تنشأ لمساعدة الأفراد والجماعات على تحقيق مستويات ملائمة معيشيا وصحيا ، وتهتم الرعاية الاجتماعية بالعلاقات الشخصية والجماعية التي تسمح للأفراد بالنمو، وتحقق تقدمهم وتحسن حياتهم .

ويقصد بالسياسة الاجتماعية مجموعة النظم والتشريعات والقرارات المعتمدة في دولة ما بهدف وضع برامج ومشاريع تطبيقية واستعمال أساليب مؤسسية تؤدي إلى توزيع عادل للثروة والمداخيل بغية الحد من التفاوت الاجتماعي بين الأفراد والطبقات والمناطق ، أو لمعالجة قضايا اجتماعية والتصدي للمخاطر الرئيسية للأمراض والشيخوخة والبطالة والانجراف والإعاقة والهجرة والغلاء...

السياسة الاجتماعية إذا ؛ هي عبارة عن مجموعة قرارات تتخذها السلطة العامة لمكافحة الآفات والمشاكل الاجتماعية ولحماية الأفراد من الأخطار التي يتعرضون لها ، وذلك من خلال الربط بين السياسة الاقتصادية للدولة ومن ضمنها السياسة المالية وبين ضرورات وموجبات الرعاية الاجتماعية للمواطنين ، من المفترض أن تسعى السياسات الاجتماعية إلى تحقيق أهداف متنوعة بدءا من حماية الفقير والضعيف، مروراً بالعمل على تخفيف الآلام والصعاب التي تواجه الإنسان، وصولاً إلى رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع من خلال الوقاية وتقديم الخدمات اللازمة عبر مجموعة من البرامج يمكن اختصارها في :

- ١- البرامج المتصلة بالعمل: ومنها برامج توفير فرص العمل عبر دعم قطاعات الإنتاج والتسويق، ومنها برامج التوجيه المهني والتدريب، وتشريعات العمل والأجور....
  - ٢- البرامج التعليمية والتربوية: ومنها مجانية التعليم والزامية التعليم لمراحل ما ، وإنشاء المعاهد الخاصة لذوي العاهات والمعوقين ، وبرامج محو الأمية وإنشاء دور الحضنة ....
  - ٣- البرامج الصحية : ومنها برامج توفير ونشر اختصاصات الطبابة والاستشفاء ( المستشفيات، المستوصفات ، المراكز الصحية ) ومواكبة التطور العالمي في هذا المجال ، برامج توفير وتأمين الدواء وضمان جودته وأسعاره ، برامج رعاية الطفولة والأمومة ، برامج رعاية مرضى الأمراض المزمنة .....
  - ٤- البرامج المتصلة بالضمان الاجتماعي: تأمين المداخيل للعاطلين عن العمل ، التأمينات الصحية والاجتماعية ،
  - ٥- البرامج المتعلقة بحماية المستهلك: ومنها محاربة الغش، ومنع الاحتكار، ودعم وضمان توفر بعض السلع الاستهلاكية
  - ٦- البرامج المتصلة بالإسكان : ومنها تأمين المسكن اللائق للفئات ذات الدخل المحدود والمتوسط ، وتوفير القروض الميسرة للبناء . وإقامة المنزهات والحدائق والمكتبات العامة.
  - ٧- البرامج المتصلة بالقوانين والتشريعات: ومنها التشريعات الضريبية والرسوم على الخدمات العامة والسلع الضرورية للحياة في هذا العصر . الماء، الكهرباء، الهاتف، المحروقات، السيارات....
- إن مجموع هذه البرامج ، وغيرها مما تفرضه قيم العصر وحاجات أنماط العيش فيه ، باتت تشكل السياسات الاجتماعية المطلوبة من كل حكومة لتكون حكومة رعاية اجتماعية ، وهي التي تضعها النقابات ومنظمات المجتمع الأهلي الحقوقية والمدنية نصب أعينها في مراقبة عدالة الأنظمة والحكومات ، وتشكل الركيزة الأساس في برامج عملها وحراكها الاجتماعي ومطالبها .

## النبي (ص) وتأسيس المجتمع الجهادي

نبارك للإمام صاحب العصر والزمان (عج) وولي الأمر في غيبته (مد ظله العالی) والمؤمنين لاسيما المجاهدين في ولادة سيد بني البشر محمد بن عبدالله (ص).

قام نبي الإسلام (ص) بتأسيس المجتمع الجهادي في المدينة المنورة مبتدئاً ذلك بالأسلوب الذي اتبعه في البيعة، ففي العقبة الثانية طلب الرسول (ص) من المسلمين ان يمنعوهم بما يمنعون به نساءهم وأبناءهم. وكانت ردة الفعل منسجمة مع ما أراه (ص) إذ مد البراءة يده الى رسول الله قائلاً: يا رسول الله ، فتحن والله ابناء الحروب ... ووقف العباس بن عبادة ليقول: والله الذي بعثك ، إن شئت لنمنين على أهل منى غدا بأسياقنا .

وبهذه البيعة وضع رسول الله (ص) حجر الأساس لبناء قوة مقاتلة مهمتها حماية الدين في قبال ثمن عظيم طلبه القوم حينما قالوا: (فما لنا يا رسول الله إن نحن وفينا بذلك) ، فأجاب (ص): (الجنة) فبايعوه باجمعهم على ذلك.

وابتدأ النبي (ص) بالاعداد العسكري للمسلمين استجابة لقوله تعالى (واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل) فارسل الى اليمن من يشتري الاسلحة اضافة الى تصنيع السيوف والرماح من قبل بعض المسلمين المتخصصين بذلك. ووجه رسول الله (ص) المسلمين للتدرب على السلاح وكان يشرف على التدريب بنفسه لتشجيعهم عليه فكان ينادي بين صفوف المتدربين: (واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ألان القوة الرمي ، ألان القوة الرمي ، ألان القوة الرمي). وكان (ص) يشجع المسلمين على الفروسية قائلاً: الخيل معقود على نواصيها الخير الى يوم القيامة .

وكان (ص) يدفع المسلمين الى التخصص في رمي السهام قائلاً: من رمى بسهم في سبيل الله فهو عدل رقبة محررة . وتشجيعاً لصناعة الاسلحة والتدرب عليها كان (ص) يقول: ان الله عز وجل ليدخل بالسهم الواحد ثلاثة نفر الى الجنة: صانع يحتسبه في عمل الخير والرامي به ومنبله.

